الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية

د. رمضان عبدالسلام حيدر[1]

ملخص البحث:

إن الظواهر السياسية والاجتماعية بصفة عامة، وعملية التنمية السياسية بصفة خاصة ظواهر حركية متعددة المتغيرات، ومن ثَمّ فالنظريات والمداخل الدالة عليها اتسمت بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد، إضافة إلى أن النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة؛ بل أنها في حالة تغير مستمر مع تغيّر الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، لتأخذ تحاليل ومعانٍ مختلفة من حقبة إلى أخرى ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

وحتى يتم تذليل الصعوبات المذكورة اعتمد الباحث في دراسته على أكثر من منهج، وعلى أكثر من علم من العلوم الاجتماعية؛ لذلك تناول الباحث في هذه الدراسة مختلف المفاهيم والمصطلحات التي تبنّتها نظريات التنمية السياسية، إضافة إلى دراسة أهم المداخل المنهجية بالنقد والتحليل، خاصة وأن المفاهيم والنظريات أصبحت غير محايدة وبالتالي لها خلفياتها الفكرية والحضارية.

وتأسيساً على ما تقدّم قُسّم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناولت المقدمة منهجية البحث، وصياغة المشكلة، والهدف منه وأهميته، وتقسيمه المنهجي، وناقش المبحث الأول ماهية التنمية السياسية، توصّل فيه الباحث إلى أن الكتاب والباحثين لم يتفقوا على تعريف جامع مانع للتنمية السياسية، يرجع إلى أسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية، فالمفهوم يحمل الكثير من المضامين والمعاني التي تفوق إطاره اللفظي، رغم أنه يشكل حجر الأساس في صياغة نظريات التنمية السياسية ومناهجها، ومن خلال مناقشة المفاهيم المختلفة، تم التوصل إلى تعريف لها مفاده «أنها عملية تنطوي على ولادة حضارية، ترقى بحياة الأفراد لتواجه التحديات الداخلية والخارجية،

1- أستاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون-الجامعة الأسمرية الإسلامية.

كما تتضمن بناء المؤسسات، وتحقيق التمايز في الأدوار، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية، تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي».

وفي المبحث الثاني استعرض الباحث المصادر الفكرية والمنهجية لنظريات التنمية السياسية خلُص فيها إلى إن إطلاق صفة العموم على الأطر المفاهيمية والمنهجية، كما جاء في نظريات التنمية السياسية، هو نوع من محاولة تكرار التجارب الغربية نفسها في ظروف تاريخية ودولية مغايرة، لأن تنمية العالم العربي تمت على حساب العالم أجمع، فالتكلفة البشرية التي قدمها لتحقيق تقدم المجتمعات الغربية تفوق كثيراً عوائده، ومن ثَمّ فإن محاولة تكرار التجربة نفسها يستلزم الظروف نفسها، وهذا الأمر يُعد مستحيلاً، حيث إن طرح مدخل منهجي بديل وأصيل لدراسة التنمية السياسية من منطلق المنظور البيئي الحضاري، يستلزم الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي لابد من تضافر الجهود لتقديم الإجابة الشافية علمياً لها، من نحن؟ وماذا نملك؟ وماذا نأخذ من الآخرين؟ وذلك بإثارة قضية الهوية والتراث، وماذا نأخذ منه؟ وماذا نأخذ من الحضارة الغربية؟ وماذا نرفض؟.

واختُتم البحث بنتائج وتوصيات الدراسة التي تعبّر في مجملها أن التنمية السياسية النابعة من تراث المجتمع وثقافته وقيمه، من شأنها أن تعمل على توعية الجماهير الشعبية وتنمي مشاركتها الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية الشاملة.

مقدمة:

شغلت دراسات التحديث والتنمية حقل السياسات المقارنة وأصبحت محل اهتمام المداخل النظرية السائدة في الحقل، وقد تباينت مداخل دراسة التنمية السياسية بتعدد وتباين مداخل السياسة المقارنة، التي انعكست أطرها الفكرية ومدارسها التحليلية على مدرسة التنمية السياسية بحيث تشكلت نظريات ليبرالية ركزت على تشخيص الأوضاع القائمة في البلدان حديثة الاستقلال، كانت سِمات تخلفها الاقتصادي بارزة

من حيث افتقارها إلى صناعات متطورة يواكب هذا الافتقار زراعة متخلفة يعوزها التحديث، ووجود هياكل اجتماعية ضعيفة لا تعنى بأغراض الحاجات الاجتماعية في ظل غياب مؤسسات سياسية منتخبة، ونظريات اشتراكية ونظريات التبعية، وانطبعت كل واحدة منها بنظرة خاصة بها للموضوع انطلاقاً من أطر فكرية معينة وباستخدام مفاهيم محددة وبناءً على غايات وأهداف مركزة.

إن البحث في عملية التنمية السياسية تواجهه العديد من الصعوبات، وخاصة عند تحديد جوانبها المعرفية النظرية، وهذا يرجع حسب حدود معرفة الباحث المتواضعة إلى عدة اعتبارات منها أن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، وعملية التنمية السياسية خاصة ظواهر حركية، متعددة المتغيرات، ومن ثم فالنظريات والمداخل الدالة عليها تتسم بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد، إضافة إلى أنها جامدة أو ثابتة، بل إنها في حالة تغير مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، كما أن هذه النظريات والمناهج تتخذ تحاليلها معاني مختلفة من حقبة إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

وحتى يتم تذليل هذه الصعوبات، فإنني سوف اعتمد في هذه الدراسة المتواضعة على أكثر من علم واحد من العلوم الاجتماعية، وبالتالي تتعدد مداخل دراسة التنمية السياسية، وتتنوع بقدر تنوع وتعدد ظواهرها.

وتكمن أسباب اختياري هذا الموضوع في كون التنمية السياسية أصبحت الآن محط اهتمام دول العالم الثالث ومحل كتابات الباحثين ونقاش الساعة، خاصة وأن التطرق إلى الإطار الفكري والنظري للتنمية السياسية وتحديد أصولها ومبادئها، تجعلنا نتوصل إلى بناء قاعدة نظرية متينة، قد تكون أحد منطلقات البحث والدراسة

لواقع العمل التنموي السياسي في الدول النامية، خاصة وأن المفاهيم والنظريات أصبحت غير محايدة، وبالتالي لها خلفياتها الفكرية والحضارية، فهذه الدراسة تبحث في إشكالية تتمثل في العلاقة بين التنمية السياسية وجوانبها المعرفية وتحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

ما مفهوم التنمية السياسية؟ وما علاقتها بالتنمية الاقتصادية؟ وما أبرز مقوماتها، ونظرياتها، ومفاهيمها؟ كلها أسئلة وربما تظهر غيرها أثناء تناول البحث، سيتم الإجابة عنها.

لذا يهدف هذا البحث المتواضع إلى تناول مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية لنظريات التنمية السياسية، إضافة إلى أهم المداخل المنهجية لعملية التنمية السياسية، ليكون بداية الطريق لمزيد من الدراسة والبحث في مجال التنمية السياسية، يمكن الرجوع إليها في المستقبل وخاصةً في دولة ليبيا التي تفتقر لمثل هذه الدراسات.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن أساساً في كون أغلب دول العالم الثالث وبعد مضي ثلاثة عقود من التنمية، لم تستطع أن تتجاوز مراحل التخلف الأولى، التي تعيش فيها، ولم تصل إلى دراسات وأبحاث متعمقة حول موضوع التنمية السياسي، التي يسيطر عليها الطابع الغربي، لذا أصبح الكاتب أو الباحث في علم السياسة يعاني من ندرة المصادر والمراجع التي تتناول هذا الموضوع، المهم للغاية في دول تسعى لبناء نظم سياسية متقدمة تقضي على الضياع الفكري والتخبط في الخطط التنموية الشاملة المستقلة لبلدانها.

ومن هنا حاولت جاهداً رغم الصعوبات التي واجهتني في تجميع المادة العلمية وفي إعداد هذا البحث النظري، وعدم وجود مفاهيم ثابتة وواضحة لهذا

الموضوع، أن اتبع المنهج الاستقرائي الاستنباطي، على متغيري التنمية السياسية وجوانبها المعرفية، باعتبار أولهما المتغير المستقل وثانيهما المتغير التابع.

وتأسيساً على ما تقدم تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية التنمية السياسية، وتناول المبحث الثاني المصادر الفكرية والمنهجية لنظريات التنمية السياسية.

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية

يعد موضوع التنمية السياسية من المفاهيم الجديدة في علم السياسة، بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات(*).

والاهتمام بهذه القضية كان نتيجة لاجتماع عدة عوامل نظراً لأن موضوع التنمية السياسية يعتبر قضية علمية وعملية[1].

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغيرت الساحة الدولية كلياً، حيث ميزها الظهور القوي للولايات المتحدة الأمريكية وتعاظم نفوذها على المستوى الدولي، هذا ما أسفر عن تدهور العلاقات الأمريكية السوفياتية وتصاعد الحرب البادرة بينهما، خاصة مع تطور المد الشيوعي وظهور أنظمة شيوعية في أوروبا الشرقية، دون أن ننسى حركات التحرير والدور الذي لعبته في تحقيق استقلال العديد من دول العالم

---

* – برز تعبير التنمية السياسية بعد أن بدأت الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالمطالبة والإصرار على تحقيق تنمية لبلدانها ومحاولاتها لبناء نفسها؛ إذ أن الدراسات قبل هذا التاريخ كانت تنصب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما بعد أن تيقنت الدراسات من أن النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل، بدأت تهتم بموضوع التنمية السياسية.

1- السيد عبدالحميد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، «الأبعاد المعرفية والمنهجية»، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص 32.

الثالث في أفريقيا وآسيا، والتي لا يمكن تجاهلها من قبل الدول العظمى باعتبارها دولاً جديدة حصلت على استقلالها حديثاً.

ورغم أنها خرجت من قبضة الاستعمار الأجنبي إلا أنها ما زالت تعايش الكثير من التحولات الاجتماعية والسياسية وتواجه العديد من الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية، ومن ثم امتد نشاط الباحثين إلى دراسة هذه الدول للبحث في أسباب تخلفها قصد إيجاد مجموعة من الحلول أو الاقتراحات لحل مشاكلها وتخطي دائرة التخلف لمسايرة دول العالم المتقدم وتحقيق تنمية متكاملة، ولكن يبقى المرجع في ذلك التجارب الأوروبية خاصة بعد ظهور الثورة السلوكية والتي «مثلت المرحلة الشكلية القانونية، بما انطوى عليه ذلك من التحول في المنهجية من المتغيرات القانونية والمؤسسية إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وكانت القضية المحورية هي كيفية إحداث تنمية سياسية في الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا بشكل يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها»[1].

ولعبت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية ذات الدور البارز في مجال التنمية السياسية في مراحلها الأولى.

واهتمام الباحثين بهذا المجال لم يكن بمعزل عن الأهداف والأطماع السياسية لحكوماتهم، إما بقصد إحباط التجارب التنموية لدول العالم الثالث أو محاولة فرض التجارب السياسية الخاصة بالدول الكبرى عليها باعتبار النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي النموذج المثالي، وكما يقول (تكر) (Tucker) أن هذه الأبحاث «تقع في دائرة جمع المعلومات اللازمة لأجهزة الأمن وصانعي السياسة...»[2].

1- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1987م، ص 30.
2- السيد عبدالحميد الزيات، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وهذا لم يمنع قادة دول العالم الثالث من الاهتمام بهذه القضية حيث احتلت درجة الأولوية لديهم.

ولم يتفق الباحثون على تعريف جامع مانع للتنمية السياسية، ومرجع ذلك يعود لأسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية.

فالتنمية السياسية تهتم في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تدل من بين عدة أمور على تحقيق التكامل القومي، من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بوتقة القومية، وفي إطار النظام السياسي الكفء ذي الفاعلية والشرعية القادر على أداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقاً لردود فعل السكان والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها.

فهي الحركة نحو نسق سياسي يستطيع أن يواجه الأعباء التي يتعرض لها، ويتضمن تطوراً في القيم، والاتجاهات، والأنساق مع زيادة في المشاركة السياسية.

ويتحدث (صموئيل هانتغتون) عن التحديث السياسي كونه مرادفاً لعملية التنمية السياسية فيقول: «أنها عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من المتغيرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها، وأن المجال الأساسي للتحديث عنده هو التحضر، التصنيع، العلمانية، الديمقراطية، الثقافة والمشاركة، إضافة إلى توسع معرفة الإنسان لبيئته لتحسين مستويات الصحة... فهو حالة تعبئة تجعل الناس يغيروا من قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد»[1].

1- حسين عبدالمجيد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988م، ص 25.

إذن فالتحديث عنده يتطلب عقلنة للسلطة وتمـــايز أو تخـــصص الوظـــائف السياسية ووجود مشاركة سياسية.

المطلب الأول/ مفاهيم ومضامين التنمية السياسية:

تعد مفاهيم ومداخل التنمية السياسية جزء مـــن المـــنهج وأداة لـــه، تـــستنبط مقولاته، وتعكس مفاهيمه، فالمفهوم يحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيراً من إطاره اللفظي، فهو لا يعد كلمة بسيطة، وإنما هو معلومة لها أهميتها وموقعهـــا مـــن البيئة المعرفية.

لذا تحظى المفاهيم بأهمية قصوى لدى الكتّاب والباحثين، لأنها تشكل حجـــر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون على وضوحها ودقتها، ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو العناصر المكونة لها.

وتأسيساً على ذلك سوف نتناول المفاهيم التي طرحتها عملية التنميـــة بـــشكل مختصر، لأن المفاهيم تعد محور النظرية وأداتها في التعبير والتغير.

أولاً/ مفهوم التنمية السياسية:

مما سبق يتضح أن تعريفات التنمية السياسية متعددة، ولكن هـــذا لـــم يمنـــع (لوسيان باي) من محاولة جمع قائمة تشمل أهم التعريفات المتداولة بين الباحثين فـــي مجال التنمية السياسية.

1- فلقد حددها «بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايتـــه الوصـــول إلـــى مستوى الدول الصناعية»[1].

1- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري والإسلامي، الرياض، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1994م، ص 232.

وقد كان هذا في عام 1965م، حين قدم تصنيفاً جديداً تضمن عشر تعريفات للتنمية السياسية هي[1]:

- التنمية السياسية كمطلب سياسي للتنمية السياسية.
- التنمية السياسية كنمط لسياسات المجتمعات التقليدية.
- التنمية السياسية كتحديث سياسي.
- التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية.
- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية.
- التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.
- التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.
- التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم.
- التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير الاجتماعي.

2- كما يمكن تعريف التنمية السياسية على أنها: «عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة

1- للتفصيل في التعريفات انظر:
- محمد سعد إبراهيم، الصحافة والتنمية السياسية، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1997م، ص ص 31-32.
- السيد عبدالحميد الزيات، سبق ذكره، ص ص 90-138.

مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين»[1].

3- إذن فالتنمية السياسية عملية تنطوي على ولادة حضارية، ترقى بحياة الأفراد لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات وتحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي.

ثانياً/ مفاهيم لها علاقة بالتنمية السياسية:

تأسيساً على ما تم سرده في مفهوم التنمية السياسية، نجده يحمل الكثير من المضامين والمعاني، عليه قد نجد عدة مفاهيم في دراسة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الثقافية والفكرية، وهذا يعود حسب رأيي المتواضع إلى غياب تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية، الأمر الذي انعكس سلباً على التصور النظري الموحد.

لعل السبب في ذلك يرجع إلى ثلاثة أمور هي:

أولها: نقل المفاهيم عن ثقافات سياسية أخرى، وثانيها: التبديل السريع في المضمون، وآخرها: السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات، والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمجال السياسي والعقائدي والعلمي.

وفي رأيي هذه المفاهيم ليست عالمية، وإنما هي وليدة خبرة حضارية معينة، تختلف في مقدماتها ونتائجها مع أي حضارة مغايرة، وتنبثق أساساً من الرؤية الخاصة بالعقل الغربي الأوروبي، فمفاهيم مثل التقدم، والتحديث والرقي والتأخر، لم تأتِ من دراية بحركة التاريخ، أو من قواعد مجردة تصلح للتطبيق على جميع

1- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص ص 143-144.

الظروف، فهذه المفاهيم تعكس الواقع الغربي الأوروبي، بما يسوده من قيم ومؤسسات وعلاقات تبعية وتسلط واستغلال.

انطلاقاً مما تقدم، فإن الاجتهادات الغربية في دراسة التنمية السياسية تقدم عدة مفاهيم للتعبير عن جوهر ظاهرة التنمية، ومن بين هذه المفاهيم، التحديث، التغير، الإصلاح، التطور، التغريب، التخلف، الأزمة، النمو،... إلخ.

وللتمييز بين هذه المفاهيم يرى الباحثون أن مصطلح النمو، والتغير، والتطور، هي كلمات مشتقة من التنمية، وعلى الرغم من تعدد هذه المفاهيم وتلاحقها الزمني في الظهور إلا أنها لا تمثل منظومة متكاملة أو نسقاً واحداً، وإنما نجدها غالباً بديلة، أو مرادفة، أو مكملة بعضها البعض، ومن ثم فإن ترتيبها في هذا السياق لن يكون ترتيب أفضلية أو ترتيب علاقة، بقدر ما يكون ترتيباً تقتضيه ظروف البحث ولزومية تناول كل منها على حدة، ومن أهم هذه المفاهيم[1]:

1- النمو: عملية هادفة لخلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن.

2- التغير: تحول يقع في التنظيم الاجتماعي وهو في الأصل أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، إما نتيجة لقانون جديد أو قاعدة لضبط السلوك، وإما نتيجة لتغير فرعي في أحد جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.

3- التطور: هو غير التغير، فهو حالة ينتظر منها أن تنتقل من طور لآخر كالانتقال من حياة البداوة إلى حياة الريف.

1- للتفصيل في هذه المفاهيم انظر:
- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-248.
- عبدالهادي الجوهري، عبدالمنعم بدر، أحمد رأفت عبدالجواد، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986م، ص ص 7-41.

4- التقدم: تغير إلى الأمام، فهو دائماً إيجابي.

5- التغريب: وهو صبغ المستعمرات الآسيوية والأفريقية بطابع الحضارة الغربية، وطمس ملامحها القومية الخاصة.

6- الأزمة: يعبر عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات غير الأوروبية وهي في طريقها إلى الحداثة.

7- التخلف: وضع غير مرغوب فيه ومطلوب حسمه للانتقال إلى وضع آخر مرغوب فيه وهو التنمية.

8- التحديث: هو النمو في المقدرات المعرفية المطبقة في جميع فروع الإنتاج، مما يؤدي إلى تحديث الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تعد إطاراً يسهل تطبيق العلم في عملية الإنتاج.

9- وأي دولة تريد تحقيق تنمية سياسية عليها أن تحل أو تخلص المجتمع مما يصطلح على تسميته «أزمات التنمية السياسية» وهي تتمثل في[1]:

أ) أزمة الهوية: تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة.

ب) أزمة الشرعية: تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية.

ج) أزمة المشاركة: أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الإعداد المتزايدة من المواطنين من المساهمة في الحياة العامة لبلادهم.

د) أزمة التغلغل: أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه.

1- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

هـ) أزمة التوزيع: تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع[1].

كما تتعدد المداخل والاقترابات التي تتناول موضوع التنمية السياسية، فقد قدم (روبرت باخنهام) (Rachenham) خمسة اقترابات عام 1963م، وهي[2]: الاقتراب القانوني، الاقتراب الاقتصادي، الاقتراب الإداري، اقتراب النظام الاجتماعي، اقتراب الثقافة السياسية.

أما (الزيات) فأجمل هذه الاقترابات في: المدخل القانوني، المدخل الماركسي، المدخل البنائي الوظيفي.

المطلب الثاني/ التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع القديمة مقارنة بالتنمية السياسية، فقد كانت نتيجة للثورة الصناعية التي حققت نمواً اقتصادياً فيما بعد.

وعلى هذا الأساس نجد كذلك اختلافات في تعريفها فمثلاً: (ميير) و(بالدوين) يقولان: «إن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن»[3].

أما (جيرالد ماير) (Gerald M.Meier) فيعرفها بـ: «التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن»[4].

1- السيد عبدالمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981م، ص68-69.

2- السيد عبدالحميد الزيات، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-155.

3- طلال البابا، قضايا التنمية والتخلف في العالم الثالث، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1981م، ص 73.

4- كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، الجزائر، دار الفارابي، ط1، 1980م، ص 8.

فالتنمية الاقتصادية عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير، تعتمدها الدولة قصد زيادة الدخل الفردي، وتطوير الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاكتفاء عبر فترة زمنية محددة، وهي تعني الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من العناصر، لو اجتمعت كلها يمكن تحقيق تنمية في المجتمع مع وجوب وجود رأس المال، فهو الكفيل بخلق قاعدة صناعية من خلال خلق إطار ملائم لعملية التصنيع إلى جانب عملية التخطيط وذلك باختيار أسلوب مناسب لعملية التنمية[1] منها:

- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: أي أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى متطلبات عدة لنجاحها، وتتمثل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ففي المجال السياسي لابد من تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وتغيير في السلطة السياسية لصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، أما في المجال الاجتماعي فتتطلب تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم تجعله قادراً على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملاءمة نظام التعليم احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، مع وجود إعداد وفيرة من الكفاءة الإدارية والتنظيمية وتغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة، كما تتطلب رفعاً في معدل الاستثمار وخلق المؤسسات المالية والمصرفية وقيام الحكومة بدور فعال في عملية النمو الاقتصادي.

- تصحيح الاختلالات الهيكلية (التصنيع): يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، ويتطلب قاعدة صناعية للمجتمع تؤدي إلى رفع مستوى وحجم

1- عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م، ص 218.

قوى الإنتاج مع زيادة في حجم الاستثمارات، وبحدوث ارتفاع في الدخل القومي يرتفع تبعاً الدخل الفردي.

– نستنتج مما سبق أن التنمية الاقتصادية حتى تكون ناجحة لابد من خلق تغييرات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع.

فكل من الاستقرار السياسي والاستقلال الاقتصادي وتوعية المجتمع وخلق ثقافة الإنتاج تدفع الأفراد إلى التفكير والعمل في آن واحد على الإنتاج ثم الاستهلاك وتكوين مجتمع ينتج أكثر مما يستهلك.

إن الهدف الأول والأساسي من تحقيق تنمية اقتصادية هو زيادة الدخل القومي، هذا ما يدفع إلى رفع مستوى المعيشة بالاستغلال الكامل لجميع ثروات البلاد وتقليل التفاوت ما بين دخل الفرد والثروات التي تحويها الدولة لكي تلتحق بركب الدول المتقدمة[1].

– لكن هناك بعض العوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- العوائق الاقتصادية والتي تتشكل أساساً في وجود الفقر، وذلك لغياب ثقافة الادخار في البلدان النامية مما يتسبب في مشكلة تكوين رأس المال الذي يلعب دوراً كبيراً في دفع عملية الاستثمار، ويضاف إلى هذا حجم السوق ومدى موافقة المنتوج لشروط المنافسة الدولية.
- العوائق السياسية وتتجلى في عدم الاستقرار السياسي مما يتسبب في ضعف الاستثمار.

1– محمد عبدالعزيز عجمية، صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص ص 49–53.

• العوائق المتأتية من السياسات الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة، فغالباً ما تقلد الدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية سياسات البلدان المتقدمة.

• العوائق الاجتماعية، فالعامل الديموغرافي يشكل أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة والذي غالباً ما يكون بمعدلات متزايدة وسريعة، كما تتميز اليد العاملة في الدول النامية بنقص الخبرة نتيجة لمستوى التعليم المنخفض واستعمال طرق ووسائل بدائية.

• العوائق الدولية، فالضغوط الدولية تلعب دوراً كبيراً في عرقلة التنمية الاقتصادية.

أولاً/ العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الديمقراطية أو حدوث التحول السياسي، بحيث أن هناك علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية السياسية على أن لا يكون هناك مستوى معين أو قدر مضبوط من النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية.

ولقد أثبتت العديد من تجارب التحول الديمقراطي أن النمو الاقتصادي أو حتى الركود الاقتصادي كانا دافعين أساسيين في قيام الديمقراطية في العديد من الدول التي كانت تتبنى النظام الشمولي، والذي يقود عملية التحول السياسي في غالبية الدول الطبقة المتوسطة الحضرية[1].

ولكن لا يمكن اعتبار أن النمو الاقتصادي دائماً يؤدي إلى التحول السياسي، بحيث أن هناك قوى خارجية قد تكبح هذه العملية.

1- صموئيل هانتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993م، ص ص 120-131.

عموماً فإن موجات التحول السياسي كانت نتيجة لقيام الاقتصاد الجديد الذي يتميز بالتنوع والتعقيد الداخلي والبحث عن موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة، وما يتبعه كذلك من وجوب فتح المجتمعات للتجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية والتقنية والسياحة والاتصالات، وكل هذا يتطلب وجود ديمقراطية، وهذا بسبب اقتناع يتولد عند المواطنين من قيم وتوجهات وأحاسيس الثقة المتبادلة وإشباع احتياجات المعيشة والتنافس، مما يتصل بدوره بوجود المؤسسات الديمقراطية، إلى جانب ارتفاع مستويات التعلم في المجتمع وإتاحة النمو الاقتصادي لموارد كبيرة يمكن توزيعها بين فئات المجتمع[1].

فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى تهيئة القاعدة لقيام الديمقراطية خاصة مع وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية ملائمة لذلك، هذا فيما يخص علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية.

1- أما عن علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية فإن بعض الدول قد تلجأ إلى اتباع النظام الديمقراطي لاستيعاب كافة المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها، ونذكر منها مثلاً التركيبة البشرية المعقدة والمختلفة وما قد يتولد عنها من نزعات داخلية وحروب أهلية، والتفاوت في توزيع الثروة بين فئات المجتمع، كما تؤدي الضغوط الداخلية والخارجية إلى وجوب تطبيق ما يعرف بالحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، كذلك قد يكون الانفتاح السياسي نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة مما يتوجب عليها فتح اقتصادها للاستثمارات الأجنبية ووجود الشركات متعددة الجنسيات.

2- فعملية التنمية السياسية الشاملة تتطلب مقومات عديدة لابد أن تتوفر لها لكي تصل إلى تطبيق نموذج متكامل، وتنقسم إلى مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية.

1- المرجع السابق، ص ص 129-130.

لكن لابد من التنويه إلى دور الدولة في قيادة عملية التنمية، فالكورسكي يؤكد على أن الدولة مهمة في تعبئة المواطنين باتجاه يخدم عملية التنمية؛ إذ أنها قادرة على تمويل مشاريع التنمية سيما الأقل مردوداً منها، والمهمة لسد احتياجات الجماهير، وهي قادرة على الدفاع عن استقلالها وسيادتها في الخارج، إضافة إلى إمكانياتها الكبيرة في تحقيق التراكم الرأسمالي، فالدولة قادرة كذلك على توفير الأسواق بواسطة فرض بعض التشجيعات الملائمة، كما أنها تجلب الوفورات الخارجية بما يدعم تحقيق رأس مال كاف لعملية التنمية[1]، وهي التي تختار النموذج الإيديولوجي الملائم لعملية التنمية.

3- كما أن شرعية وفاعلية النظام السياسي تعد من المقومات السياسية الأساسية لعملية التنمية[*]، والشرعية تتضمن الرضا والطاعة، وتتطلب كذلك وجود قواعد قانونية تحدد حقوق وواجبات الحكام والمحكومين وطريقة انتقال السلطة، فالنظام السياسي الفعال هو الذي يكون قادراً على تحقيق التكامل القومي داخلياً وتجاوز الاختلافات العرقية، وتجنب أعمال العنف أو الانقلابات وحالة عدم الاستقرار، فالاستقرار تعززه المؤسسات السياسية والتي من بينها الأحزاب السياسية التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية؛ لهذا نجد الأمن القومي كمرادف للتنمية في الدول التي تعرف تحولاً سياسياً.

1- جير الدماليز، التنمية الاقتصادية، ترجمة يوسف عبدالله صايغ، ج2، مؤسسة فرانكلين، بيروت، 1965، ص ص 162-163.

*- الحكم على الفاعلية طبقاً لقدرة النظام السياسي على القيام بالمهمات الأساسية للحكومة وكما تقررها إرادة الجماهير، أما الشرعية فتقاس من حيث الزيادة والنقصان طبقاً لقدرة النظام على الاستجابة لمطالب الجماهير ومواجهات الأزمات والاستجابة لمطالب التغيير.

4- أما عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية فتتمثل في:

أ- بناء القاعدة الإنتاجية في البلد: وقد تم الإشارة إليه في مجال التنمية الاقتصادية، فالتصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الإنتاج من الجوانب الأساسية لكل جهد يهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية صلبة، تتطلب استخدام وسائل إنتاج جديدة وارتفاع بمستوى الإنتاجية[1].

ب- تحقيق تراكم رأسمالي: يعتبر الشرط الأساسي للتنمية المستقلة المعتمدة على نفسها بالدرجة الأولى، فمهما كان حجم المساعدات الخارجية فإنها لا تعفى من مزيد للتبعية المالية، حتى تبقى مثل هذه المساعدات شيئاً ثانوياً لا يؤثر في مسيرة الاقتصاد[2]، وتتم زيادته بالادخار، المصادرة للأموال الأجنبية، التأميم أو الضرائب.

ج- رفع مستوى حياة الإنسان من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة: وهذه تعد من المقومات الاجتماعية حيث لا يمكن بدونها بناء صانع التنمية وتطويره ألا وهو الإنسان، وذلك بتغيير أسلوب التفكير التقليدي السائد وتهيئة الفرد لتقبل التغيير، أما الصحة فتقاس بنسبة وفيات الأطفال وتوقعات العمر عند الولادة... إلخ.

لهذا تلاحظ أن مقومات تحقيق التنمية السياسية هي نفسها في التنمية الاقتصادية وبالتالي هناك تداخل فيما بينهما، إذ أن كل واحدة تكمل الأخرى، فهذا الارتباط نظري وعملي.

د- ورغم أن موضوع التنمية السياسية قد شكل عودة جديدة على الساحة السياسية والساحة الفكرية، ففي الساحة السياسية هناك مطالبة لدول العالم الثالث بإصلاح أنظمة

1- شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف، مصر، 1966م، ص 46.

2- المرجع السابق، ص 49.

الحكم وتطبيق معايير الحكم الراشد وما يقتضيه من مساءلة سياسية وشفافية وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أما على الساحة الفكرية فقد بدأ التنظير لمفهوم الحكم الراشد والمعايير التي يقوم عليها وكل ما يتعلق به.

في حين أن موضوع التنمية الاقتصادية قديم ولكنه مازال محل اهتمام الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، خاصة وأنه لا يمكن تحقيق تنمية سياسية بدون وجود تنمية اقتصادية كما أنه يمكن للنمو الاقتصادي أن يحقق مستوى من الديمقراطية.

ثانياً/ مقومات التنمية السياسية:

يقصد بالتنمية السياسية تنظيم الحياة السياسية، ومتابعة أداء الوظائف في إطار الدولة القومية، التي تتضمن ثلاثة عناصر هي: عقلنة السلطة، النظام العام، والمشاركة.

– عقلنة السلطة: وتعني بناء سلطة تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الايديولوجية، وإقامة نظام قانوني مبني على اساس احترام الحقوق العامة.

– النظام العام: يتمثل في توفير الاستقرار العام من خلال، الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية.

– المشاركة السياسية: تحقيق الاستقرار يتأكد بوجود المؤسسات السياسية وتنظيم الأحزاب، ومنع العنف والفساد، ومعالجة الأزمات والانقسامات والاستجابة لمطالب أفراد المجتمع، عبر الديمقراطية وعدالة التوزيع في المهمات والثروات.

وتأسيساً على ما تم توضيحه التنمية السياسية لها مقومات عديدة لابد من أن تتوفر لها، يمكن إيجازها في مقومات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

1- المقومات السياسية للتنمية السياسية:

للدولة الدور الأكبر في قيادة عملية التنمية، فهي التي تبني الهياكل الإدارية والاقتصادية التي تعمل على إقرار العدالة الاجتماعية وتضمن مشاركة الجميع من خلال الخطوات التالية:

أ) تشجيع الاستثمار في عملية التنمية وتوفير الأسواق اللازمة لتصريف إنتاج السلع والخدمات.

ب) اختيار النموذج الإيديولوجي الملائم لعملية التنمية، والذي غالباً ما يكون مرتبط بالدول المتقدمة.

ج) شرعية وفاعلية النظام السياسي والتي تعد من المقومات الأساسية للتنمية السياسية، وعموماً تقاسي الشرعية في وقتنا الحاضر من حيث الزيادة والنقصان طبقاً لقدرة النظام على الاستجابة لمطالب الجماهير ومواجهة الأزمات، والاستجابة لمطالب التغير، وتتضمن الشرعية عنصرين أساسيين هما «الرضا والطاعة»[1].

د) المصدر الأساسي للشرعية في وقتنا الحاضر هو الشعب، من خلال قبوله ورضاه على سياسات حكامه، تقوم على أسس متعددة أو حتى على أساس واحد من المصادر التالية:

- الاستناد إلى الحق الإلهي في الحكم.
- الاستناد إلى قاعدة دستورية، كما هو الحال في الدول الغربية.
- الاستناد إلى الأهداف الرشيدة مثل «إنجاز التحديث والتقدم».

1- حسنين توفيق إبراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، عدد 68، 1986م، ص 36.

– وجود قواعد قانونية تحدد حقوق وواجبات الحكام والمحكومين، وطريقة انتقال السلطة.

ومما تقدم النظام السياسي الذي يسعى لتجسيد فاعليته، يجب عليه أن يكون قادراً بالفعل على تحقيق التكامل القومي داخلياً، وتجاوز الاختلافات السياسية والإيديولوجية، حيث يضمن ويحكم سيطرته النفسية والفكرية على الجماعات السياسية أو القومية المختلفة داخل المجتمع، ومن خلاله يتمكن من تجنب العنف والفوضى وحالات عدم الاستقرار التي تعاني منها الكثير من دول العالم المتخلف، فالأمن والتنمية السياسية وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري، فإن الأمن والأمان معناهما التنمية، إذن الأمن هو التنمية السياسية، وبدونه لا يمكن حدوث هذه التنمية.

2– المقومات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياسية:

أبرز هذه المقومات هي بناء قاعدة إنتاجية رأس مال كاف لبناء هذه القاعدة، والاهتمام بالتعليم والصحة للرفع من مستوى حياة الإنسان[1].

أ) بناء القاعدة الإنتاجية: يعد التصنيع وتطوير الزراعة، وتنويع مصادر الدخل من الجوانب الأساسية التي تهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية جديدة، تتطلب استخدام وسائل إنتاج جديدة والارتفاع بمستوى الإنتاجية.

إن الصناعة والزراعة مرتبطتان بشكل وثيق، فنمو الصناعة هو الذي يمد الزراعة بالوسائل التقنية لتنميتها، وبالسلع الاستهلاكية لسكان الريف، وتنمية الزراعة توفر المواد الغذائية والمواد الأولية للأيدي العاملة في الصناعة.

1– شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف، مصر، 1966م، ص 46.

ب) الصناعة: تعد الصناعة حجر الأساس في عملية التنمية، وذلك لما تقوم به من عملية تصحيح للاختلافات الهيكلية، فهي ترفع من مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة.

إن الوضع الاقتصادي المختل في الدول المتخلفة –حيث يسود قطاع تصدير الخامات– قد لا يضمن لها نمواً سريعاً في المستقبل؛ لذا يؤكد الكتاب الغربيون على أن البلدان المتخلفة عليها البدء أولاً بتطوير الصناعات الخفيفة والحرفية، أما الصناعات الثقيلة فهي غير ضرورية ويمكن الاستغناء عنها[1].

ويتفق العديد من الكتاب على أن الصناعة المستندة إلى المحاصيل الزراعية تخلق ظروفاً اقتصادية تسهّل عملية تطوير الصناعة والزراعة في آن واحد، فتنويع الزراعة وتطور الصناعة أساس لبناء القاعدة الإنتاجية.

وعند الحديث عن التصنيع لابد لنا من التذكير بأننا سوف نتبنى فكرة مفادها أن «مرحلة التصنيع في تاريخ كل بلد هي مرحلة التضحية»، بمعنى أن الاستثمار فيها يأخذ فترة طويلة لكي نتحصل على الدخل المنشود، حيث تدلنا التجارب في الدول الرأسمالية فقد بدأت الزيادة في دخل الفرد في أمريكا مثلاً بمعدل «0.8%» سنوياً، جاء هذا بعد ثلاثين عاماً من بدء الانطلاق الصناعي، وفي اليابان تحسن المستوى المعيشي بعد أربعين عاماً[2].

ج) الزراعة: وهي أيضاً من المقومات الأساسية لبناء القاعدة الإنتاجية، وعليه إذا أرادت الدولة تطوير إنتاجها الزراعي، لابد لها من معرفة الأسباب التي أدت إلى

1– عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 210 – 212.

2– ن. ب. شيلوف، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، ترجمة مطانيوس حبيب، ورمنوكن يوسف، دار التقدم العربي، دمشق، 1974م، ص 76.

تردي وتدهور إنتاجها، وقلة مردود أو عائد الأرض، فهل تفتقر إلى التقنية المتقدمة، وكيف تعمل على زيادة كفاءة العاملين بالزراعة؟.

فإذا لم يتم الوعي بأهمية الزراعة كعامل أساسي في توفير الغذاء للسكان، وأيضاً عاملاً من عوامل قيام الصناعة، فإن جميع المحاولات التي تهدف إلى القضاء على التخلف يمكن أن تنتهي بالفشل.

د) السياسة المالية للدولة: تشجيع الأفراد على الاستثمار في مجالات التنمية المختلفة، والاهتمام بالائتمان واستخداماته، ومحاربة التضخم والحفاظ على توازن ميزانية المدفوعات.

هـ) الخدمات الاجتماعية: الاهتمام بخدمات التعليم والصحة الإسكان تقلل من حدة عوائق التنمية؛ لأن الذي يقوم بإدارة التنمية والذي تستهدفه التنمية هو الإنسان؛ لذلك يجب الرفع من مستواه التعليمي وتحسين الظروف الصحية له، فالإنسان هو الذي يبني الأمم وهو يعد أفضل استثمار؛ لأنه هو أداة التغير والتنمية.

و) الاتصالات: إضافة إلى ما تقدم للاتصالات أهمية بالغة في نقل المعلومات إلى البيئة الاجتماعية عن التنمية السياسية، ففي نظام الاتصالات الحديثة عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى جانب قادة ومفكرين، له الأثر البالغ في اتجاهات الرأي العام، الأمر الذي يضمن تنمية العلاقات السياسية، ويحقق المشاركة في صنع القرارات والخيارات السياسية، وفي بلدان العالم الثالث أصبح الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، يؤثر ولو بشكل محدود في التأثير على اتجاهات الرأي العام[1].

1- د. غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 93-94.

المبحث الثاني/ المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية

من نتائج الحربين العالميتين «الأولى والثانية» بروز واقع جديد في البلدان الرأسمالية، حيث أحرزت الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً اقتصادياً وتكنولوجياً ملحوظاً، وذلك بسبب عدم مشاركتها في فترة الصراع الطويلة بين البلدان الأوروبية الرأسمالية، منذ ذلك الوقت كانت تخطط في محاولة لفرض نفوذها الشامل على العالم، وفي مقدمته «العالم الثالث» الزاخر بالثروات الطبيعية الهائلة، وتم تصدير الرأسمالية إلى بلدان أوروبا وإلى بلدان العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وسدت الطريق على كثير من دول العالم الثالث في الحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي، وأصبح يطلق عليها الدول النامية، أو دول «العالم المتخلف» تمييزاً لها عن «أوروبا المتقدمة» المتمثلة في الدول ذات الحضارة الأوروبية «حيث تشكل أوروبا المرجع التاريخي لأمريكا واستراليا وحتى لروسيا على مستوى الحضارة العلمية والتقنية»[1].

ومع بروز التقسيم الحاد بين دول متقدمة وأخرى متخلفة ظهر حقل التنمية السياسية، كفرع حديث في علم السياسة، يهتم بدراسة المجتمعات غير الأوروبية، والنهوض بها لتلحق بالدول المتقدمة في أوروبا عن طريق إكسابها القيم والمؤسسات والنظم التقنية الأوروبية، بعد التخلص من تلك القيم والمؤسسات التقليدية التي كانت في نظرهم سبباً لتخلف هذه الشعوب وانحطاطها.

1- د. هشام جميط، أوروبا والإسلام، ترجمة د. طلال عتريسي، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م، ص 5.

ومن متابعة التعامل بين أوروبا والعالم غفير الأوروبي، نجد أنها اعتمدت ثلاث وسائل لتحقيق سيطرتها، بقصد استنزاف موارده، ونوجز هذه الوسائل في الآتي[1]:

– الوسيلة العسكرية: تمثلت في الاسترقاق، ونهب الثروات، والاحتلال العسكري المباشر الذي أُطلق عليه «الكشوفات الجغرافية»، والذي شهدته الأمريكتان واستراليا وجزر المحيط الهادي، ثم الاحتلال العسكري غير المباشر عن طريق تجارة السلاح وتبادل العسكرية والمناورات المشتركة.

– الوسيلة الاقتصادية: تمثلت في نهب الثروات عن طرق الشركات الأوروبية متعددة الجنسية، واتفاقيات التنقيب على المعادن والبترول، تحت ستار تحقيق التصنيع والتنمية.

– الوسيلة العلمية: وذلك بتطوير تخصصات علمية ينصب اهتمامها الرئيسي على دراسة العالم غير الأوروبي، وفهم عاداته وتقاليده وقيمه، ومن ثم فهم كيفية السيطرة عليه واستبدال ثقافته، وقد ظهر هذا السياق في تخصصات علمية مثل: الاستشراق، الأنثروبولوجيا، التنمية السياسية.

المطلب الأول: نظريات التنمية السياسية:

نظريات التنمية السياسية جاءت متلاحقة في ظهورها، وهي تمثل حقلاً معرفياً واحداً من حيث موضوع ونطاق الاهتمام والمقولات والمسلمات، بل والغايات والمناهج، فجميعها ينصب على دراسة المجتمعات غير الأوروبية، سواء بهدف فهمها

1– في تفصيل هذه المسائل انظر: نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1980م، ص 63.

أو تطويرها أو السيطرة عليها، وتتمثل الجذور الفكرية والأطر المعرفية التي انبثقت منها نظريات التنمية السياسية في:

– أولاً/ الاستشراق: إن مفهوم الشرق الذي يشتق منه مفهوم الاستشراق في حاجة إلى إعادة تمحيص ودراسة، فهل الشرق اسم مكان متغير طبقاً لموضوع المتحدث أو الكاتب؟ أم أنه مفهوم ألصق ببقعة جغرافية بعينها؟ وعلى أي أساس سميت هذه المناطق المترامية بالشرق؟ وإلى أي معيار أو نقطة أصل تكون هي شرقاً بالنسبة لها؟[1].

إنه مفهوم أطلق على منطقة قياساً إلى غيرها، فلا يعبر عن ذاتيتها الثقافية، أو خصائصها الجغرافية، أو أساليبها الحياتية أو خبراتها التاريخية، فإذا ما نظرنا إلى ما يسمى بالشرق نجد أنه أطلق على جنوب آسيا، أو شمال أفريقيا، أو المنطقة العربية، أو جنوب البحر المتوسط أو العالم الإسلامي.

الاستشراق نشأ لدراسة الإسلام وفهمه، بقصد التشويه وإثبات عدم صلاحيته بعد تحريفه، وهذا بغرض حماية العقل الأوروبي والحفاظ على عقيدته ودينه المسيحي، ثم تحول الاستشراق إلى محاولات التنصير والغزو المضاد للمجتمعات الشرقية، إلى أن ارتبط بالاستعمار الكولونيالي الذي يعمل على نهب واستنزاف ثروات وموارد الشعوب غير الأوروبية.

1– د. حسن الخربوطلي، المستشرقون والتاريخ الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص ص11–21.

– ثانياً/ الأنثروبولوجيا: وهو علم الإنسان، جاء من المصطلح الإنجليزي Anthropology، أو علم الحضارات والمجتمعات البشرية، أو «علم الإنسان من حيث هو كائن طبيعي واجتماعي»[1].

وركز هذا العلم على المنهجية الأوروبية في تناولها للعالم غير الأوروبي، بقصد فهمه والتعامل معه والتأثير فيه، من خلال دراسة هذه الشعوب، ومعرفة نماذج ثقافاتها وأنماط معيشتها، ليسهل لها بعد ذلك التعامل معها والسيطرة عليها واستنزاف مواردها.

ولتحقيق هدف السيطرة واستنزاف الموارد تم اتخاذ الخطوات التالية:

1– إحداث التبديل الثقافي: وهو رغبة معلنة في تغيير المجتمعات البدائية نحو نموذج ثقافي أفضل، وذلك بالقضاء على النموذج القديم وإحلال نمط حديث بدلاً منه، وحيث أن الاتصال الثقافي بين الجماعتين يتم بين ثقافة أوروبية مسيطرة تملك أدوات السلطة والقهر من ناحية وثقافة الشعوب البدائية الخاضعة للسيطرة الأوروبية من ناحية أخرى، فإن نتيجة هذا التلاقي الثقافي سوف تكون معروفة مقدماً.

2– إدارة المناطق المحتلة: أوضحنا أن الغرب المتفوق يسعى دائماً لفهم الشعوب البدائية من الداخل، حتى يستطيع التحكم فيها والسيطرة عليها، وهو يسير في خط متوازي وصورة واضحة مع الأصول الأولى للاستشراق، فقد استخدمت حكومات بريطانيا والبرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا الباحثين الانثروبولوجيين، سواء في جمع المعلومات وتقديم الدراسات حول الشعوب الخاضعة، أو في تدريب الإداريين الأوروبيين في المناطق المحتلة، أو العمل في هذه الإدارات بصورة مباشرة، وذلك

1– د. قباري إسماعيل، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المكتبات العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م، ص 2.

لعلمهم بطبائع تلك الشعوب، وقدرتهم على فهم ثقافتها ونظمها، لتحقيق استقرار في حكمها، ولتوفير أقصر السبل لتحقيق الأهداف الأوروبية دون إثارة هذه الشعوب أو الاحتكاك بها.

– ثالثاً/ نظريات النمو الاجتماعي: تعد البوتقة التي اختمرت فيها نظريات التنمية السياسية والرحم الذي خرجت منه محملة بمقوماته ومناهجه وغاياته، بحيث لا يمكن الفصل الجازم بينها، فهذه النظريات قامت على كتابات المنظرين الاجتماعيين مثل: كارل ماركس، وماكس فيبر، وإميل دور كهايم، وغيرهم، وذهب هؤلاء جميعاً إلى أن التراكم المستمر للمعرفة سبيل لتحقيق التقدم والنمو[1].

ورغم أن هذه الكتابات تعد البدايات الأولى لنظريات النمو والتقدم إلا أنها تعد أفكاراً ابتدائية غير متكاملة، ولا تمثل تياراً فكرياً تتعدد إسهاماته بحيث يمكن أن يطلق عليه نظرية أو مدرسة، ومن أهم هذه النظريات، النظرية النشوئية التطورية.

– رابعاً/ نظرية المنظومات: تقوم هذه النظرية على استخدام النظرة الشمولية والتكامل، في تناول البناء الاجتماعي بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد أو العناصر أو الوحدات، وإنما كمنظومات كاملة، تتألف من عناصر موحدة القياس، أو مستويات قابلة للاستدلال والتغير، ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة، وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها، ومن أبرز رواد هذه النظرية: شيلز وماكس فيبر ودور كهايم[2].

1– سيمون تشودلك، النمو المجتمعي، ترجمة عبدالحميد الحسن، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980م، ص 35.

2– سيمون تشوديلك، المرجع السابق الذكر، ص 17.

– خامساً/ نظريات النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي جوهر النظرية العامة للتطور والنمو، وهذه النظريات تضع في الحسبان التنمية الاقتصادية كعامل مساعد أو جوهري، لتحقيق التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية، وترجع نشأة نظريات النمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية في أوروبا وازدهارها، ومحاولة تفسير قيامها في أوروبا دون غيرها، ومن أبرز رواد هذه النظريات: ماكس فيبر، وهاجن، ورستو.

المطلب الثاني: المداخل المنهجية لنظريات التنمية السياسية:

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية يشوبه بعض الشك، باعتبار أن النظرية لها أركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين عدة متغيرات، بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها، وضبطها[1]، ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات التنمية السياسية من تعقيدات الظاهرة الإنمائية وفقدان تجانسها، وصعوبة استخدام الطرق المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث، ولذا فإن لفظ "مداخل" هو أقرب للواقع من النظرية في مجال التنمية السياسية، باعتبار أن المدخل المنهجي هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية.

ونظراً لاتساع البحث في دراسة التنمية السياسية، رأيت أن يتم التركيز على أهم المداخل المنهجية، وهي: المدخل القانوني، والمدخل الجدلي المادي، والمدخل البنائي الوظيفي، مع تقديم انتقادات وتوضيح أوجه القصور الذي يكتنفها، وصولاً إلى إعطاء مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية.

1– عمار بوحوش، ومحمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي أسس وأساليب، الطبعة الأولى، الأردن، مكتبة المنار، 1989م، ص ص29–27.

أولاً/ المدخل القانوني المؤسساتي:

يعود المدخل القانوني إلى أنصار المذاهب الشكلية في تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن ورائها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معين، وخلاصة هذه المذاهب أن القانون هو إرادة ومشيئة الحاكم، أي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع، ومن يملك هذه السلطة تأرجح بين القوة البشرية والقوة الغيبية، وسادت هذه النظرة بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة للحكام، ومن خلال التفسيرات التي قدمها أنصار العقد الاجتماعي، ومنح الحكام مطلق الحرية في التصرف تجمع هؤلاء الفقهاء مقولة "أن القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة إلى آخر واجب عليه الامتثال والطاعة".

لذا نجد أن المدخل القانوني يقتصر أساساً على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية، مركزاً في ذلك وبصورة شديدة على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وذلك للارتباط الوثيق بين القانون الإداري والدستوري، وبالتالي فهو يعد في دراسات التنمية السياسية من المداخل التقليدية التي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية[1]، بالإضافة إلى أن المدخل القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد، ومن ثم يستخدم تلك الظواهر من

1- يرجع ذيوع هذا المدخل إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير وانتشارها في أوروبا وأمريكا، ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب، سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، والعامل الثالث الذي دفع للاهتمام بالتحليل القانوني نابع من أن فهم النظام يستلزم تحليل القانون.

راجع في ذلك: نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة، دار القارئ العربي، 1993م، ص ص 204-205.

خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق أو الانتهاك، وبالتالي فالمدخل القانوني يعتبر الفساد السياسي والإداري ما هو إلا خرقاً للقانون، ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات.

وبناءً على ذلك فإن الزاوية التي ينطلق منها المدخل القانوني في دراسته للتنمية السياسية مؤداه أن النظام السياسي النامي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه، فجوهر التنمية السياسية عند فقهاء القانون تتمثل في تأسيس دولة القانون التي "تخضع فيها الهيئات الحاكمة مراكزهم القانونية على نحو واضح، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون، وليست لإدارة الحاكم"[1]، وحتى تكون هناك دولة القانون يتوجب وجود الدستور الذي يقيم السلطة في الدولة، ويؤسس وجودها ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط استخدامها، وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة.

كما يفترض في دولة القانون وجود حقوق للأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة ثانية، وبذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع، ومن ثمة تصبح إمكانية الحكم على أن النظام السياسي نظام نامي.

وحتى لا نغالي في التأييد أو المعارضة لهذا المدخل القانوني، يتوجب علينا في هذا المقام أن نتناوله بالمناقشة والتقويم، وحتى تتكشف لنا أوجه الضعف الذي يكتنفه، وأوجه القوى التي يمكن تبنيها والاستفادة منها، فعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها المدخل القانوني إلى الدارس في التنمية السياسية، إلا أنه يظل قاصراً

1- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ص 408.

على الإحاطة بالظاهرة الإنمائية من جميع جوانبها، فضلاً عن انه يركز على الأطر المعيارية الشكلية وتوجهاته في عملية التنمية السياسية على الرغم من انه قد يكون أكثر تأثير على العملية التنموية، كما أنه يمثل حجر عثرة في طريق أي اجتهاد أو إبداع في الظروف التي يعجز عنها التشريع، كما أنه لم ينصرف اهتمامه بالبناء الميداني التطبيقي (الإمبريقي)، أو الوصول إلى تعميمات تطبيقية، فالتنظير كان معظمه معياراً نابعاً من أسس القانون، ومنصباً على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته، إضافة إلى أنه لا يعبر للبيئة أي أثر، كما يعتبر ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاماً مغلقاً، وبناءً ستاتيكياً ساكناً، ولا ينظر إليه ككيان ديناميكي متفاعل، زيادة على ذلك أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، كما لا ننسى أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياق التاريخي، والبعد الثقافي لقضية التنمية السياسية، هذا إذا غضّينا الطرفَ عن طبيعة القانون هل هو أمر إلهي أم وضعي؟ أم إلهي ووضعي معا؟

وعموماً فعلى الرغم من الانتقادات والمآخذ الموجه إلى المدخل القانوني المؤسساتي، فإن هذا لا يمنعنا من الاعتماد عليه كأداة للتحليل ووسيلة للتفسير مكملة للمداخل الأخرى التي تدرس القوى الكامنة خلف المؤسسات، وإن كان المدخل القانوني قد عرف تراجعاً مع بروز المداخل الأخرى وهيمنتها على دراسات السياسة المقارنة عامة، والتنمية السياسية خاصة، فإن المدخل القانوني ما يزال له أنصاره وخصوصاً في المدرسة اللاتينية، وما يزال صالحاً –إلى حد ما– لدراسة الكثير من الظواهر السياسية، ومن بينها قضية التنمية السياسية.

ثانياً/ المدخل الجدلي:

إذا كانت التنمية السياسية تهتم بدور المؤسسات السياسية التي تتجلى بجملة من الخصائص والمميزات تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها، وبوجود نسق إيديولوجي ملائم لتطوير وتحديث النظام السياسي، فإن المدخل الجدلي المادي ينظر إلى النظام السياسي من خلال مسلمات أساسية هي:

1- أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.

2- أن المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.

3- أن العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط ما أو درجة ما من الصراع، حيث بعضها يحكم وبعضها لا يحكم.

4- أن فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام، سواء كانت طبقة أو جماعة أو نخبة.

5- أن الوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات[1] يرجع في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية.

1- تعرف الطبقة على أنها عبارة عن جماعات من الناس، كبيرة العدد، تتميز عن بعضها، تبعاً لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعاً لعلاقة كل مها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعاً لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعاً لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع، وحجم نصيبها هذا، الطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى، تبعاً لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع.

لمزيد من المعلومات أنظر: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1987م، ص ص 50-62.

على أساس هذه المسلمات يعتبر المدخل الجدلي المادي النظام السياسي بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ويكون النظام السياسي نامياً حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي وذلك اتساقاً مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ، وما تنطوي عن ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية، والاقتصادية للطبقات المختلفة، وانتصار للطبقة العمالية، وتطوير للبناء الكلي للمجتمع في نهاية الأمر.

وعلى ضوء ما تقدم لا يتمتع العمال بحقوق شكلية فقط ولكنهم يملكون بالفعل جميع وسائل الإنتاج التي تمكنهم من إدارة اقتصاديات البلاد... ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل، ويديرون شؤون حياتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وهذا في حد ذاته جوهر العملية التنموية السياسية، والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق المدخل الجدلي المادي.

وتأسيساً على ذلك، فإن المدخل الجدلي المادي كان له أثر في تحويل بؤرة البحث من التركيز على القانون والدساتير والمؤسسات، إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية، وليس ثمة شك في أن هذا المدخل فيه من الصدق بقدر ما فيه من التطرف، وفيه من المثالية أيضاً بقدر ما فيه من الواقعية، وهو بذلك يواجه العديد من الانتقادات، وترد عليه الكثير من التحفظات، ومرد ذلك أن تحليلات المدخل الجدلي المادي تنطلق بصفة أساسية من مسلمة مبدئية تقتضي بأن النظام السياسي النامي إنما هو ذلك النظام الذي يعكس مصالح الطبقة العاملة وحدها، ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، بما يحول دون حدوث الاستغلال في المجتمع، كما أنها ترى أن له علاقة بوسائل الإنتاج وهي العامل الحاسم والرئيسي في تحديد مفهوم الطبقة وتشكيل

هرم التدرج الطبقي للمجتمع، هذا فضلاً عن تأكيدها على دور الصراع في الحياة الاجتماعية، وهذه جميعاً أمور خلافية لا يكاد ينعقد عليها اتفاق بين الباحثين.

إن الجزم بأن انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرتها على وسائل الإنتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه، بل كل ما يعنيه ويترتب عليه هو أن السلطة السياسية والسيطرة الاقتصادية قد انتقلت من طبقة إلى أخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج، كما أن ارتباط النظام السياسي بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور والتنمية السياسية، وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس درجة تنمية أو تخلف النظام السياسي.

ومن هذه الزاوية يواجه المدخل الجدلي المادي انتقاداً أساسياً آخر مؤداه أن تركيزه على العامل الاقتصادي المادي هو أساس التمايز والتتريب الطبقي، إنما ينطوي على تصور ضيق ومحدود، ويقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط، يعترف بفاعلية العامل المادي الاقتصادي، ويهمل العوامل الاجتماعية وغيرها، بحيث تبدو هذه العوامل وكأنها مجرد ظواهر إضافية أو متغيرات تابعة لا تأثير لها.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن التداعي المنطقي لكل ما تقدم من مآخذ لتحليلات المدخل الجدلي المادي مردود عليه، هو الشك في قدرة وكفاءة هذا المدخل في التحليل العلمي، والحذر من الاعتماد عليه في دراسة التنمية السياسية، ولكن بالرغم من ذلك فإن الدور المحوري للطبقة وتحليل التناقضات والتدرج الاجتماعي، كلها تساعد الباحث على الإلمام بجميع الجوانب التي قد أهملتها المداخل الأخرى.

ثالثاً/ المدخل البنائي الوظيفي:

يعتقد بعض الباحثين أن استخدام البنائية الوظيفية[1] في الدراسات السياسية ترجع إلى "أفلاطون" و"أرسطو" اللذين كانا من أوائل الدارسين الذين اهتموا بالوظائف التي ينبغي ان يؤديها النظام السياسي من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف، وتجنبهم التركيز على الدساتير، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلاً من المؤسسات.

من هذا المنطلق فإن المدخل البنائي الوظيفي يقوم على استخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية، بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد، أو العناصر، أو الوحدات، وإنما كمنظومة كاملة، تتألف من عناصر موحدة

1- رغم قدم البحث في هذا المجال واتساع نطاقه إلا ان الدراسة الموضوعية والعلمية لهذه القضية لا تبعد كثيراً عن ستينات القرن الماضي، وتعزى بوجه خاص إلى عالم السياسة الأمريكي "جبرائيل ألموند"، فـ"أفلاطون" وأرسطو" مثلاً تناولا هذه القضية بحثاً عن ما يجب أن يقوم به النظام، كما تعرض منظرو السياسة الليبراليين في القرن 18و19م، للقضية ذاتها من منطق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية أيضاً، وقد أشار "كارل دويتش" في مقاله "التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية" إلى تأثير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها، كما أشار "ديفيد إيستن" إلى القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسي، وأنماط الأداء الحكومي، ولكن كلاً من "دويتش" و"إيستن" لم يحاولا تقديم تصور تحليلي لمفهوم القدرات؛ ولذلك تعتبر جهود "ألموند" في هذا المجال من أكثر المعالجات وأقربها إلى الواقع العملي، سيما وأنه يعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسي "موضوع بحث ميداني" وليس مجرد قضية بحث نظري أكاديمي فقط، ومن ثم سوف اعتمد على ما قدمه "ألموند" من تحليلات في هذا المجال، لمزيد من المعلومات حول موضوع قدرات النظام السياسي، ولمزيد من المعلومات عن النظرية الوظيفية، أنظر:
- عبدالعالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م، ص ص 88-89.

القياس أو مستويات قابلة أيضاً للاستبدال والتغيير، ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة، وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها، وتقوم هذه النظرة الإجمالية الشمولية على دراسة كيفية تعلق بعض العناصر ببعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة، بغض النظر عن خصائص هذه العناصر.

ومن هنا يمكن القول إن التحليل البنائي الوظيفي يقوم أساساً على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام النامي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخلياً، ومعنى هذا أن النظام السياسي الناي –حسب هذا المدخل– يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدواراً وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها، ويحتاج هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التجانس والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى.

لذا يمكن إيجاز جوانب قصور المدخل البنائي الوظيفي في النقاط التالية:

1– إن التحليل البنائي الوظيفي طمس الإنسان بحيث اختفى نهائياً من نظرته وتحليلاته، فلا يوجد لدى مفكريه اهتمام به، ولا بخصائصه الفردية، وإنما ينصب تركيزهم على النظام فقط، بحيث أصبحت نظرتهم وكأنها نموذج مبسط للنظام بالمعنى المجرد، أو نمط مثالي يطبق على كل المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

2- الطبيعة الميكانيكية لهذا التحليل، حيث يعتبر أن النظام نسق آلي يتحرك بطريقة تلقائية بصورة تتجاهل العنصر الاجتماعي المكون لهذه النظم الذي يصعب التنبؤ بسلوكه أو التحكم فيه.

3- التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات مثل البساطة في مقابل التعقيد، والكلية في مقابل التشتت، والتشابك في مقابل التخصص، والأبنية المصطنعة في مقابل الأبنية الطبيعية، والتماسك الاجتماعي في مقابل التماسك العضوي، والميول الجماعية في مقابل الميول الذاتية... إلخ[1]، مما يعطي هذه القيم صفة العمومية بحيث تعتبر القيم السائدة في المجتمع الغربي هي دائماً الأكثر رقياً، وتلك المخالفة لها تعبر عن نموذج تنموي أدنى ومتخلف.

4- إضافة إلى ذلك، فإن هذا المدخل محدود جداً فيما يتعلق بمدى مساهمته في فهم مجتمعات تمر بحالات تغير جذري وأساسي، ومن المفارقة أن علماء السياسة قد بدأوا في استخدام هذا المدخل لدراسة التغير السياسي في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا المدخل بتعرض للانتقادات في مجال علم الاجتماع نظراً لمحدوديته وعدم قدرته على دراسة هذه الظاهرة.

رابعاً/ المنظور البيئي الحضاري «مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية»:

من خلال العرض والتحليل لمجموع المفاهيم والمداخل المنهجية السابقة رغم تعددها وتعارضها الظاهري، بما يوحي بأنها بدائل يتجاوز لاحقها قصور سابقها، نجد أنها جميعاً تشترك في مجموعة من الخصائص تضع قيوداً على صلاحيتها في دراسة واقع مجتمعات العالم المستضعف، ناهيك عن قصورها الذاتي عن الإحاطة بالظاهرة الإنمائية حتى في المجتمعات التي طرحتها.

1- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

انطلاقاً من هذا الطرح، ومحاولة منا لإيجاد إطار نظري ومنهجي بديل وأصيل في دراسة مسألة التنمية السياسية يجب بداية تحديد جوانب قصور وضعف مسلمات وأسس المداخل المنهجية السابقة، وما تطرحه من القضايا التي لم تستطع هذه المناهج القائمة احتوائها أو التعامل معها.

1- قصور المداخل المنهجية السائدة في دراسة التنمية السياسية:

لقد أصبحت المداخل المنهجية التي استخدمت في دراسة التنمية السياسية موضوع نقد وتجاوز، وهذا يرجع لجوانب القصور التالية:

أ- المحدودية في فهم الواقع السياسي للمجتمعات المستضعفة، نظراً لعدم استطاعة هذه المداخل التفاعل مع البيئات محل الدراسة أو التعبير عنها، والتبسيط المبالغ فيه للاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات الثنائية في دراسة الظاهرة التنموية.

ب- التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي الذي تعالجه هذه المداخل المنهجية، ذلك أن هذه المفاهيم رغم أنها مطروحة لمعالجة أوضاع المجتمعات المستضعفة، إلا أنها صادرة عن خبرة تاريخية مغايرة تماماً لموضوعها.

ج- كذلك بالنظر إلى مفهوم الأزمة[1] كما جاء في هذه المداخل المنهجية نجد أنها ليست قاصرة على المجتمعات المستضعفة، كما أن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم والتنمية، فكثير من المجتمعات المتقدمة -بمفهوم هذه المداخل- تعاني من

1- برز هذا المفهوم في إطار دراسة التحديث السياسي كمفهوم يعبر عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات المتخلفة، وهي في طريقها إلى الحداثة والتنمية، حيث أن عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها، وقد حصرها "لوسيان باي" في ست أزمات: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل، وأزمة التوزيع.

بعض هذه الأزمات، مثل أزمة التكامل التي تعاني منها بريطانيا، ولا يعد ذلك دليلاً على أن هذه المجتمعات ما زالت قيد النمو، كما أن بعض الدول التي توصف بأنها متخلفة قد تخلصت تماماً من بعض الأزمات، مثل أزمة التغلغل، أو أزمة التوزيع، أو أزمة التكامل، ولم تصل بعد إلى مرحلة الدول المتقدمة، أو التي تجاوزت مرحلة التخلف، ومثال عن ذلك الدول النفطية والدول ذات المصادر التقليدية للشرعية.

د- إن هذه المفاهيم والمداخل المنهجية التي تنطلق منها النظريات الغربية لا تعبر عن حقيقة موضوعية، بمقدار تعبيرها عن نظرة أوروبية متمركزة حول الذات لمنطقة استنزفت مواردها عبر قرون تاريخية ماضية، وتحاول أن تبقيا تابعة لها، متخلفة عنها تسير خلفها.

هـ- اعتبار هذه المفاهيم والمداخل المنهجية لثقافات غير غربية ثقافة واحدة تشترك جميعها في كونها ثقافة مرحلة متخلفة عن الثقافة الغربية، ومعيقة للتحديث السياسي، وهذا لا يعني -حسب هذه المداخل النظرية والمنهجية- سوى واحد من أمرين أو كليهما معاً:

- أن التنمية والتحديث ليستا إلا أحد أبعاد مفهوم التغريب أو صياغة وتشكيل المجتمعات البشرية على صورة المجتمع الغربي المعاصر، الذي تجعل منه الهدف النهائي لتطورها.

- هناك ثقافة عالمية واحدة يشترك فيها البشر جميعاً على اختلاف دياناتهم، ولغاتهم، وأجناسهم، وهذا مخالف للواقع العالمي، حيث إن الثقافات متعددة بتعدد الملل، ولكل ثقافة أسلوب في التفكير أو النظر، منتزع من الدين الذي تدين به، ولا يأخذ بعضها

من بعض شيئاً إلا بعد عرضه على أسلوبها في التفكير، فإن استجاب أخذته وعدلته وإن استعصى نبذته[1].

وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء تدهور أوضاع المجتمعات المستضعفة لا ترجع إلى بنية ثقافتها، بقدر ما ترجع إلى العامل الخارجي المتمثل في النهب الأوروبي الغربي والبغي والسيطرة واستنزاف الموارد وتشويه الهيكل الاقتصادي، ثم تشويه البناء الثقافي وافتقاده فعاليته الأصلية[2]، ولكن هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية التي تمثلت في فساد النخب السياسية المتغربة، والظلم الاجتماعي، والركود الفكري.

2- تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية:

إن محاولة إيجاد مدخل منهجي بديل في حقل التنمية السياسية ينبع أساساً من دواعي ومبررات معينة يتعلق جزء منها بمعطيات الواقع العربي الإسلامي، وثانيهما نابعة من الواقع العالمي الفكري والمنهجي.

أ- الدواعي الذاتية النابعة من الواقع العربي الإسلامي وتتجلى في:

- تركيز النظم والمجتمعات العربية الإسلامية كما يرى بعض الكتاب والمفكرين على الاستهلاك والحقوق بدلاً من التركيز على الواجب والإنتاج، فالتركيز على الاستهلاك والحقوق دال ومؤشر على انهيار المجتمع لأن هذا التركيز يستنزف القوى في الاستهلاك دون مبالاة بقيم الإنتاج وطرقه وفعاليته، والتركيز على الاثنين مؤشر على ركود المجتمع، مجتمع ينتج ليستهلك لا أكثر[3].

1- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 312.

2- خير دليل على ذلك السياسة الثقافية والتعليمية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ولا يزال إلى اليوم يريد فرض مناهجه الثقافي والتربوي العقيم والاغترابي.

3- هناك ثلاثة أنواع من المجتمعات في هذا المجال:

وفي هذا السياق فإن السياسات التي اعتمدتها، ولا تزال تعتمدها بعض الأنظمة في العالم الإسلامي تقوم على تحويل الأفراد من منتجين إلى مستهلكين، فإذا كان الاستعمار قد حول المسلم إلى وسيلة من وسائل الإنتاج، فإن هذه الأنظمة جعلت المسلم غاية الإنتاج دون وسيلة له، يأكل دون أن ينتج، يطالب بالحقوق دون القيام بالواجبات، في حين القاعدة الأخلاقية والنظريات الاقتصادية تقوم على مبدأ تسبيق الواجبات على الحقوق، فأية دولة لا يمكن مهما كانت قوتها أن تستمر في العمل بمفتاح الحقوق قبل الواجبات، لأنه لا تقوم حياة بدون إنتاج، وهكذا إذا استهدف الاستعمار المباشر المسلمين في شكل أفراد، فإن أغلب الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي استهدفت المسلمين من خلال مشاريع ومخططات التنمية التي احتوت على أخطاء فادحة زادت في تعقيد مشكلات هذا العالم الذي تحولت فيه "السياسة إلى بوليتيك"[1].

– أن المجتمعات غير الغربية وتحديداً المجتمعات العربية الإسلامية تعيش أزمات متعددة الأبعاد والنواحي أهمها أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، والفعالية، والتكامل، وحالة من الاستقطاب والتناقض، ومن ثم أصبح المجتمع العربي الإسلامي مصدر الفعالية الحضارية على الرغم من الإمكانات القائمة لديه، بحيث صار فاقد الوجهة

– مجتمع ينمو، فيه الإنتاج أكبر من الاستهلاك.
– مجتمع منهار، فيه الاستهلاك اكبر من الإنتاج.
– مجتمع راكد، فيه الإنتاج يساوي الاستهلاك.
أنظر مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، 1978م، ص 82.

1– تعني عند مالك بن نبي قذف لمجرد كلمات، وحركات لمغالطة الشعب واستخدامه، فإذا كانت السياسة عند مالك بن نبي لغة الحث على القيام بالواجب، فإن "البوليتيك" عنده لغة المطالبة بالحقوق.
أنظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سبق ذكره، ص 85.

والاتجاه، تؤدي بهذا المجتمع إلى الاندفاع نحو دوائر احتواء أخرى ذات أنساق ثقافية وسياسة خارج النسق العربي الإسلامي[1]، وهذا ما يسميه الأستاذ "مالك بن نبي" بالقابلية للتبعية.

– كذلك هناك دواعٍ نابعة من حانة البحث الأكاديمي الذي يعتمد بصورة مكثفة على الأطر المنهجية والتحليلية التي طورت في النسق المعرفي الغربي التاريخي، دون تطوير أو تكييف أفضل الأبعاد عن المتضمنات الفكرية (الإيديولوجية) بصورة تحقق صلاحية الأطر التحليلية للتعامل مع الواقع العربي الإسلامي، ومن هنا فإن الإصرار على استخدام هذه الأطر المنهجية والتحليلية دون محاولة لتطوير مناهج بديلة وأصيلة نابعة من البيئة السياسية والاجتماعية للدول غير الغربية، منسجمة مع مقولاتها ومسلماتها وأهدافها بحجة أن المناهج البحثية الشائعة هي الأقدر والأكثر فعالية دون النظر إلى أنها وضعت لتناسب واقعاً مغايراً استمدت منه مقاييسها وأدواتها، هذا من جهة ثانية دون النظر إلى أن هذه الأطر المنهجية السائدة هي وليدة ثقافة غربية[2]

1– لمزيد من التفاصيل أكثر حول مفهوم التبعية عند "مالك بن نبي"، انظر:

– سلوى بن جديد، مفهوم التبعية عند مالك بن نبي، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995م، ص 59.

2– على ذكر الثقافة الغربية نقول أن هذا المصطلح نستعمله للإشارة إلى ثقافة كل البلدان الغربية التي تجمع بينها عدة قواسم مشتركة فهي تنتمي إلى ثقافة واحدة هي الثقافة الأوروبية، وشعوبها تنحدر من أصل واحد هو الأصل الهيليني، كما أن مستوى المعيشة فيها متقارب؛ لذا فإنني عندما أجمع تحت تسمية "الغرب" أو "الدول الغربية" فهذا يعني كل البلدان الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، أي أن مصطلح "الغرب" أحمله دلالة ثقافية حضارية وليست جغرافية لأن هذه لا تتحقق فيه، فالغرب غرباً بالنسبة لمن؟ إن كان بالنسبة للعالم الإسلامي فإن استراليا مثلاً تقع شرقه، ثم أن هذه الأمور نسبية لكروية الأرض، من هنا فإن فهم الواقع الثقافي الراهن للبلدان الغربية إنما يفهم بالعودة إلى ماضي تاريخ ثقافتها الذي من خلاله أيضاً يتم التخطيط للمستقبل، وتحت تسمية

تنطوي إلى حد العبادة واحتقار الأجناس غير الغربية وإهانتها، لتأتي بعد ذلك الأطر والمفاهيم النظرية والمنهجية والفلسفية لتجعل من التاريخ البشري تاريخ غربي منذ عهد الحضارة الإغريقية إلى الآن، ولتكريس العنصرية بطريقة علمية ولاكتسابها طابع الموضوعية، والإيهام بأنها مؤسسة على نتائج يثبتها الواقع والعقل، هذا ما يسميه العلامة "مالك بن نبي" بثقافة السيطرة[1].

– هناك أيضاً دواعٍ نابعة من التبعية الفكرية والتقليد الأعمى لما أنتجه الفكر الغربي، وهي حالة متفشية في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، الذي يمر بدوره بنفس أزمات الواقع السياسي والاجتماعي، الناتجة عن حالة الفراغ الفكري والمنهجي، التي ملئت بأطر معرفية نابعة من سياقات فكرية أخرى، أخذت صفة (الإيديولوجية)، مما أفقدها إمكانية التطوير والتجديد والتعاطي مع الواقع العربي الإسلامي، وبالتالي فإن اتباع أسلوب التقليد والعلاج بالمثل[2]، كمدخل ومنهج للوصول إلى الحقيقة لا يثمر علماً ولا يؤدي إلى معرفة، ولا إلى حل أزمات الواقع السياسي والاجتماعي، فجوهر العلم التفقه والنظر والتدبر والتعقل والتفهم، ولا يكون ذلك إلا بالنظر في الأدلة واستيفاء الحجة دون التقليد؛ لأن التقليد لا يثمر علماً ولا يفضي إلى معرفة، وقد ذم

الغرب لا تتدرج اليابان وإسرائيل لخصوصيتها الثقافية والعرقية، كان "أرنولد توينبي" يجعل من اليهودية إلى جانب الهيلينية مصدراً رئيسياً للحضارة الغربية.

راجع في ذلك: أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، الجزء الأول، ترجمة نقولا، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1985م، ص 10.

1– مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبدالصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، ص ص 38–41–123.

2– عكس أسلوب العلاج بالضد «Allopathic» الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد.

الله تعالى تقليد في غير موضع كم كتابه (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ)[1].

كما أن التقليد في استخدام هذه الأطر النظرية والمنهجية قد تكون وسيلة لمفسدة في الشريعة أو العقيدة، ومن ثم وجب سدها دفعاً للضرر المتوقع منها، وجلباً لمصلحة أعمال الشرع، ومناهجه في حياة المسلمين ومجتمعهم[2].

ومن ثم فإن نقل هذه المفاهيم والأطر المنهاجية إلى بيئات أخرى قد لا يحقق التكافؤ المنهجي سواء بين المنهج والإطار الثقافي السائد في تلك المجتمعات أو بين المنهج والظاهرة موضع الدراسة، بحيث يكون المنهج غير متكافئ في مسلماته وأدواته مع موضوعه.

ب- الدواعي الموضوعية النابعة من الواقع الفكري والمنهجي:

وانطلاقاً من طبيعة الفكر المنهجي القائم في حد ذاته على التنوع والتعدد، والقائم على التجاوز والتصحيح طبقاً لمعطيات واقعية، فإن هذه القاعدة تعطي مشروعية الاجتهاد والتطوير في إرساء أطر منهجية تتناسب مع طبيعة الواقع العربي والمتغيرات الرئيسية الفاعلة فيه، والتي تختلف عن تلك القائمة في المجتمعات الغربية، وما دام هناك تنوع وتعدد داخل البنية العلمية الغربية وفيما يتعلق بدراسة ظواهرها، فليس هناك مانع من دراسة المجتمعات غير الأوروبية بأطر تحليلية، تعتمد في مقولاتها الأساسية على بنيتها الثقافية، وتستفيد من الأطر التحليلية الغربية.

1- سورة التوبة، الآية 31.

2- لمزيد من المعلومات حول عدم صلاحية التقليد كمدخل للمعرفة، وعدم شرعية تقليد غير المسلمين في عقائدهم وأفكارهم ومناهجهم، أنظر:

- سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية، نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987م، ص ص 161-162.

وعليه فإن هذا الأسلوب في التنمية أصبح يتبناه في الوقت الحالي العديد من المفكرين، على اختلاف تفسيراتهم لقوانين التطور الاجتماعي والسياسي، ونذكر من هؤلاء "فرانسوا بيرو" و"أنور عبدالمالك"، و"جلال أمين"، كما نجد فكرة الإقرار بتعدد وتنوع أنماط التنمية من خلال المفاهيم والاستراتيجيات والدراسات التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في إطار البحث عن أنماط ومقاربات ومداخل منهجية وأطر مفاهيمية جديدة للتنمية، ومن هذه الاستراتيجيات نذكر:

- التنمية المستقلة (الأمم المتحدة).
- التنمية المنبثقة من الداخل (اليونسكو).
- التنمية المتمحورة على الإنسان (اليونسكو).

وانطلاقاً من هذه الدواعي والمبررات الذاتية والموضوعية التي تستلزم القيام بعملية تأصيل منهاجي، ما هي المقومات والأسس التي ينطلق منها هذا المدخل المنهجي البديل لدراسة التنمية السياسية؟

3- مقومات وأسس المدخل المنهجي البديل لدراسة التنمية السياسية:

ترتكز عملية تأصيل المنظور البيئي الحضاري كمدخل بديل وأصيل على مجموعة من المقومات والأسس، والتي تعد مقومات معرفية تحدد ماهيته، وتمثل هيكله وبنيته الأساسية، والتي عليها يتوقف ضبط الوحدات الجزئية وتحريكها وإقامة العلاقات الارتباطية بينها وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر، ولذلك فإن دواعي التكافؤ المنهجي تفرض تطوير منهجية مستقلة للتعامل مع المجتمعات موضع الدراسة[1]، وهذه المنهجية تقوم على مقومات وأسس يمكن تحديدها في العناصر التالية:

1- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

أ- التأكيد على الوحي والعقل والحس (الواقع) كمصادر للمعرفة، والوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها، أو التركيز على أحد أبعادها الظاهرة دون الأخرى، بحيث أن هذه المصادر لها تأثير مباشر على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، ومن ثم فإن بينة المجتمع العربي تعكس وزناً معيناً للوحي والعقل والواقع كمصادر مكونة ومنشئة ومنظمة ومحركة.

ب- تناول الظاهرة الإنسانية عامة والظاهرة التنموية خاصة بنظرة شمولية لا تقبل التفتيت والتجزئة، ودون إهمال لأحد عناصرها، وهذا لا يعني إعطاء كل جوانب الظاهرة أحجاماً واحدة من حيث الدور والأهمية والتأثير، ولكن إعطاء كل جانب موقعه في كل حالة من الحالات، على ضوء ما هو قائم فعلاً لا على ضوء حكم مسبق، يطبق على كل الأنماط المجتمعية، كما هو السائد في المداخل المنهجية الغربية.

ج- أن البيئة الزمنية ليست مقسمة إلى مراحل تاريخية وفق منظومة تطورية تجعل من مقولة تاريخية جزئية نقطة القياس، بل أعطى الإنسان عبر التاريخ شرعيته الكاملة، دون تمييز مسبق وفق التسلسل الزمني، فمصدر الحركة والتطور والتأخر في حد ذاته طبقاً لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الإنسانية، في حين أن المنظور الغربي وتحديداً المدخل المنهجي الجدلي المادي يرى أن مصدر الحركة والتطور التاريخي يرجع إلى المادة، ومن ثم لا موضع لإرادة الإنسان في الإنشاء أو الهدم.

د- تلك هي أهم مقومات وأسس المدخل المنهجي البيئي الحضاري البديل لدراسة التنمية السياسية، غير أن هذا لا يعني ولا ينبغي النظر إليه على أنه نظرية متكاملة، حيث أنها لم تزل تقف عند حدود الكليات والمسلمات مع قليل من النماذج والأمثلة، وإن لم يكتب لهذا الاجتهاد الاكتمال فإنه سيظل مطروحاً لمزيد من الجهد من قبل الباحثين والمختصين في ميدان دراسة نظريات التنمية السياسية، حتى تصل إلى إطار

منهجي نستطيع من خلاله دراسة النظريات الغربية في مختلف العلوم الاجتماعية دراسة علمية منظمة، تقوم على أساس ومعايير ومقومات نابعة من الذات الثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، وتتوخى مناهج العلم النافع، وليست نابعة من ذات الآخر[1].

الخاتمة:

لقد شغلت التنمية السياسية حقل السياسة المقارنة مدة طويلة، وكان اهتمام الباحثين آنذاك هو البحث في أسباب تخلف الدول النامية، للتخلص من ظاهرة التخلف التي كانت تلاحقها، ولقد اصطلح على تسميتها بدول العالم الثالث، والتي اتبعت كلا النموذجين الرأسمالي والاشتراكي إلا أنها فشلت ولم تستطع تحقيق نمو مستمر يلحق بركب الدول المتقدمة.

وقسمت مداخل دراسة عملية التنمية السياسية بين من يدعو لاحتذاء النموذج الليبرالي، وبين من يوجه للنموذج الاشتراكي، ليضاف طرف ثالث ينصّ على وجوب التخلص من قيود التبعية، وبين هذا وذاك تقاربت الآراء واختلفت، فيمن يمثل النموذج المناسب الذي يجب أن تأخذ به الدول المستضعفة للقضاء نهائياً على التخلف بمختلف أشكاله. وانطلاقاً لما تم توضيحه نستخلص النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1- يعد موضوع التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، لأن الدراسات كانت تنصب على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وبدأ الاهتمام به في أعقاب

1- لمزيد من المعلومات في دراسة ثقافة ومنطلقات فكر الأنا(الحضارة العربية الإسلامية) والآخر (الحضارة الغربية)، انظر:
- حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000، 630 صفحة.

الحرب العالمية الثانية، بعدما نالت بعض الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها، والمطالبة والإصرار على تحقيق تنمية لبلدانها وبناء نفسها.

2- لم يتفق الباحثون والكتاب على تعريف جامع مانع للتنمية السياسية، يرجع إلى أسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية، فالمفهوم يحمل الكثير من المضامين والمعاني التي تفوق إطاره اللفظي، رغم أنه يشكل حجر أساس في صياغة نظريات التنمية السياسية ومناهجها.

3- من خلال مناقشة المفاهيم المختلفة التي تناولت ظاهرة التنمية السياسية، تم التوصل إلى تعريف لها مفاده «أنها عملية تنطوي على ولادة حضارية، ترقى بحياة الأفراد لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات، وتحقيق التمايز في الأدوار، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية، تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي».

4- العوامل الاقتصادية تعد أحد العوامل الضرورية والحاسمة في تحقيق الديمقراطية، أو حدوث التحول السياسي، على أن يكون هناك مستوى معين، أو قدر مضبوط من النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية، لأن مقومات التنمية السياسية هي نفسها مقومات التنمية الاقتصادية إن صح التعبير.

5- إن تعدد مَوَاطِن القصور النظرية والمداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية، لا يعني حالة غير مقبولة، وإنما هي في أحد أبعادها دليل على حيوية علميتها ومدعاة للتطور والإجادة، ومن ثَمّ فكل ما ورد من انتقادات لها لا يعتبر مبرراً لمقاطعتها، إذ تظل هذه النظريات والمداخل صالحة في القضايا التي ركزت عليها، وفي السياق الاجتماعي والثقافي الذي يناسبها، وبالتالي هناك مجال للتعديل والتطوير والتكيف، بما يتلاءم مع السياق الاجتماعي والثقافي في الدول النامية.

ثانيا التوصيات:

1- إن التنمية السياسية إذا كانت في الأساس ترتبط بظواهر الحياة السياسية، فهي في نهاية الأمر لا تعد إلا أحد جوانب عملية التغير الاجتماعي الشامل؛ لذا فهي عملية معقدة تتداخل مع العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، ومن ثم لها علاقة وظيفية وجدلية بينها وبين غيرها من المتغيرات.

2- رغم أن التنمية الاقتصادية تعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية كما تمت الإشارة إليها، إلا أنه لا يمكن الحديث عن التنمية بصفة عامة، سواء كانت السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية والبشرية... إلخ، كل واحدة على حدة، لأن كلاً منها بحاجة للأخرى، ولا يمكن تحقيق واحدة منها بدون المضي في التنمية الشاملة، التي تشمل كافة جوانب الحياة البشرية.

3- إن إطلاق صفة العموم على الأطر المفاهيمية والمنهجية، كما جاء في نظريات التنمية السياسية، هو نوع من محاولة تكرار التجارب الغربية نفسها في ظروف تاريخية ودولية مغايرة، لأن تنمية العالم العربي تمت على حساب العالم أجمع، فالتكلفة البشرية التي قدمها لتحقيق تقدّم المجتمعات الغربية تفوق كثيراً عوائده، ومن ثم فإن محاولة تكرار التجربة نفسها يستلزم الظروف نفسها، وهذا الأمر يُعد مستحيلاً.

4- إن طرح مدخل منهجي بديل وأصيل لدراسة التنمية السياسية من منطلق المنظور البيئي الحضاري، يستلزم الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي لابد من تضافر الجهود لتقديم الإجابة الشافية علمياً لها، من نحن؟ وماذا نملك؟ وماذا نأخذ من الآخرين؟ وذلك بإثارة قضية الهوية والتراث، وماذا نأخذ منه؟ وماذا نأخذ من الحضارة الغربية؟ وماذا نرفض؟.

المصادر والمراجع

1- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

2- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.

3- أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، الجزء الأول، ترجمة نقولا، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1985م.

4- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1987م.

5- حسن الخربوطلي، المستشرقون والتاريخ الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

6- حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000م.

7- حسين عبدالمجيد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988م

8- سلوى بن جديد، مفهوم التبعية عند مالك بن نبي، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995م.

9- السيد عبدالحميد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، «الأبعاد المعرفية والمنهجية»، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

10- السيد عبدالمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981م.

11- سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية، نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987م.

12- سيمون تشودلك، النمو المجتمعي، ترجمة عبدالحميد الحسن، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980م.

13- شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف، مصر، 1966م.

14- صموئيل هانتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993م.

15- عبدالعالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م.

16- عبدالهادي الجوهري، عبدالمنعم بدر، أحمد رأفت عبدالجواد، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986م.

17- عمار بوحوش، ومحمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي أسس وأساليب، الطبعة الأولى، الأردن، مكتبة المنار، 1989م.

18- عمر محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م.

19- غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

20- قباري إسماعيل، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المكتبات العربية للطباعة والنشر، القاهرة،1968م.

21- كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، الجزائر، دار الفارابي، ط1، 1980م.

22- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، 1978م.
23- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبدالصبور شاهين، دمشق، دار الفكر.
24- محمد سعد إبراهيم، الصحافة والتنمية السياسية، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1997م.
25- محمد عبدالعزيز عجمية، صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م.
26- ن.ب. شيلوف، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، ترجمة مطانيوس حبيب، ورمنوكن يوسف، دار التقدم العربي، دمشق، 1974م.
27- نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1980م.
28- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة، دار القارئ العربي، 1993م.
29- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري والإسلامي، الرياض، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1994م.
30- هشام جميط، أوروبا والإسلام، ترجمة د. طلال عتريسي، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.